

الآراء التفسيرية لابن الملقن في كتابه "الأشباه والنظائر"

سيف سعد سلطان الفهداوي

المقدمة

إنّ التفسير الفقهي يُعتبر من أبرز المجالات التي تناولت تفسير القرآن الكريم، إذ يهدف إلى استخراج القواعد والأحكام الشرعية من بين ثنايا النصوص القرآنية، مُرشداً إلى آلية تطبيقها في شؤون الحياة اليومية للمسلمين. وما يميز هذا النوع من التفسير عن غيره من أنواع التفسير، هو سعيه لفهم معاني الآيات التي ترتبط بالأحكام الشرعية عبر المدارس الفقهية المتنوعة. ومن بين العلماء الذين قدموا إسهامات فقهية عظيمة في هذا الميدان، يبرز ابن الملقن، الذي اتسمت مؤلفاته باجتهدات فقهية ناضجة، فكان له في هذا المجال تفسير فقهي شامل نال إعجاب الدارسين والمحققين. كما أنّ كتاب "الأشباه والنظائر" الذي أعده ابن الملقن يُعدّ واحداً من أروع أعمال الفكر الفقهي، حيث جمع فيه بين أصول القواعد الفقهية والنظائر القرآنية، محاولاً بيان سبل تطبيق الأحكام الشرعية عبر مقارنات بين الآيات التي تحمل أوجهاً من التشابه، كما يسعى فيه إلى توضيح جملة من المسائل الفقهية، مُستنداً إلى النصوص القرآنية التي تُعدّ مرجعية أساسية في استنباط الأحكام. ويتمحور هذا البحث حول الآراء التفسيرية لابن الملقن في كتابه "الأشباه والنظائر"، والذي من خلاله سنقوم بدراسة وتحليل أبرز الآراء التفسيرية التي عرضها ابن الملقن في "الأشباه والنظائر"، وتسليط الضوء على المنهج الذي اتبعه في تفسير النصوص القرآنية والحديثية، وكيفية تأثير تلك الآراء في بناء الفقه الإسلامي وتفسير النصوص الشرعية.

أولاً الأهمية

يكتسب البحث هذا قيمته العلمية من خلال دراسة تأثير التفسير الفقهي الذي قدمه ابن الملقن في كتابه "الأشباه والنظائر"، وذلك لعدد من الأسباب التي تبرز من خلال إثراء الفهم الفقهي، إذ يتناول تحليلاً فقهياً عميقاً وتفسيراً قرآنياً يتصل بشكل مباشر بالمسائل الشرعية، كذلك من أهمية دور ابن الملقن في تطور الفقه الإسلامي، وتسليط الضوء على التفسير الفقهي، وأهمية الكتاب كمرجع علمي حيث يُعدّ عملاً فريداً في مجال الفقه، ولذلك فإن دراسته تمثل ضرورة لفهم كيفية تفاعل آراء ابن الملقن التفسيرية مع القرآن الكريم، وكيفية تطبيق هذه التفسيرات في استنباط الأحكام وتطبيقها.

ثانياً الأهداف

كذلك تتمثل الأهداف في دراسة وتحليل تأثير التفسير الفقهي عند ابن الملقن في تفسير الآيات القرآنية التي تتعلق بالأحكام الشرعية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

1. دراسة الآراء التفسيرية لابن الملقن في كتابه "الأشباه والنظائر".
2. أثر التفسير الفقهي عند ابن الملقن في تفسير الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام الشرعية.
3. تحليل منهجية ابن الملقن في تفسير المسائل الفقهية باستخدام الآيات القرآنية في كتابه.
4. التعرف على أسلوب ابن الملقن في تقديم النظائر القرآنية وكيفية استخدامها في تفسير النصوص الفقهية.
5. تقييم تأثير آراء ابن الملقن التفسيرية من خلال تفسيره لآيات الأحكام في هذا الكتاب.

ثالثاً- الإشكالية

تتمثل إشكالية البحث في استكشاف كيفية تأثير التفسير الفقهي عند ابن الملقن في فهم آيات الأحكام الشرعية في كتابه "الأشباه والنظائر"، وما يترتب على استخدامه للنظائر القرآنية في توضيح هذه الأحكام، إذ يسعى البحث إلى فهم العلاقة الدقيقة التي تربط بين التفسير الفقهي وتطبيق الأحكام الشرعية، مع تسليط الضوء على دور النظائر القرآنية كأداة تيسر الفهم وتحقيق الانسجام بين الآيات المتشابهة، وعليه يكون السؤال الإشكالي: "كيف أثرت الآراء التفسيرية عند ابن الملقن في كتابه الأشباه والنظائر، في فهم آيات الأحكام الشرعية؟".

عطفاً على التساؤل الإشكالي، تبتثق الأسئلة الفرعية التالية:

١. كيف يفسر ابن الملقن الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام الشرعية في كتابه "الأشباه والنظائر"؟
٢. ما هي منهجية ابن الملقن في تفسير النصوص القرآنية الفقهية؟
٣. كيف يستخدم ابن الملقن النظائر القرآنية في تفسير الأحكام الشرعية؟
٤. ما هو تأثير تفسير ابن الملقن على فهم الآيات المتعلقة بالمسائل الفقهية؟
٥. ما هي الآراء الفقهية التي يسلط عليها ابن الملقن الضوء في تفسيره؟ وكيف أثرت هذه التفسيرات في تطوير الفقه الإسلامي؟

خامساً منهج البحث

سيرتكز البحث هذا على مجموعة من المناهج العلمية المتنوعة التي تهدف إلى تقديم رؤية شاملة ومعقدة لدور التفسير الفقهي عند ابن الملقن. ومن بين هذه المناهج:

١. **المنهج الوصفي التحليلي:** سيتم استخدام هذا المنهج لوصف وتحليل التفسير الفقهي لابن الملقن للآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام الشرعية في كتابه "الأشباه والنظائر".
٢. **المنهج الاستنباطي:** من خلال هذا المنهج، سيستنبط دور التفسير الفقهي في فهم وتطبيق الأحكام الشرعية من النصوص القرآنية.

سادساً خطة البحث

سيتم تقسيم هذا البحث إلى الأجزاء التالية: مقدمة البحث، وتتضمن (الأهمية، الأهداف، الإشكالية، الأسئلة الفرعية، المنهج، وهيكلية الدراسة).
-المطلب الأول: ترجمة المؤلف والمؤلف.المطلب الثاني: منهج ابن الملقن في تفسير القواعد الفقهية.المطلب الثالث: الآراء التفسيرية عند ابن الملقن في كتابه الأشباه والنظائر.الخاتمة، وتتضمن (النتائج والتوصيات، والفهارس العامة).

المطلب الأول: ترجمة المؤلف والمؤلف.

المقصد الأول: ترجمة ابن الملقن. الإمام الجليل عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، المعروف بسراج الدين أبو حفص الأنصاري الأندلسي التكروري المصري الشافعي، أحد الأعلام الذين لا يُنسون، كان من أبرز علماء النحو في عصره، وقد اشتهر هذا اللقب في بلاد اليمن. أما "ابن الملقن"، فكان لقبه الآخر، الذي لم يكن يروق له ويغضب من التسمية به، إذ كان يحمله الناس على غير وجهه الصحيح^(١).نشأ ابن الملقن في حجر الوصي عيسى المغربي^(٢) بعد وفاة والده، اجتمع المؤرخون على تأكيد الدور الكبير الذي لعبه الشيخ المغربي في رعاية ابن الملقن، حيث اهتم به وعكف على تربيته وتعليمه وتوجيهه. فبذل الشيخ المغربي جهده في استثمار أمواله من أجل مصلحة ابن الملقن، فقام ببناء ريع له، وأداره بحيث يعود عليه بعائدات مادية تكفيه لتلبية احتياجاته اليومية وشراء لوازمه. وقد مكنه ذلك من اقتناء العديد من الكتب والمخطوطات التي كانت شغفه، حتى أصبح معروفاً بجمعه للكتب، إذ جمع منها ما لا يعد ولا يحصى، فكان بمثابة "جماعة الكتب" في عصره^(٣).بدأت مسيرة ابن الملقن العلمية على يد الشيخ المغربي، الذي تولى تعليمه القرآن الكريم وأطلع عليه كتباً هامة مثل "منهاج الطالبين" و"عمدة الأحكام". ورغم أن الشيخ المغربي كان يعترم توجيهه إلى التفقه في المذهب المالكي، إلا أن بعض أصدقاء والده نصحوه بأن يعلمه المذهب الشافعي، نظرًا لأنه كان المذهب الرسمي للدولة في ذلك الوقت^(٤).ومنذ صغره، عُرف بشغفه العميق بالعلم، فقد توافقت آراء المترجمين على أن اهتمامه بالعلوم الإسلامية كان جلياً منذ بداياته، حيث كان متقانياً في دراسة الفقه والحديث والقراءات، ولم يفوت فرصة لحضور حلقات العلم، ولم تقتصر دراسته على ذلك فقط، بل قام برحلات علمية واسعة على نهج العلماء القدماء، فزار أماكن بارزة مثل الإسكندرية والقدس الشريف ومكة المكرمة ودمشق وحماة^(٥).تتلذذ على يد مجموعة واسعة من أعلام العلماء الذين كان لهم بالغ الأثر في تشكيل علمه وصل شخصيته العلمية. وفيما يلي نستعرض أشهر هؤلاء العلماء وأبرزهم، مرتبين حسب سنين وفاتهم^(٦):

١. أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي، وُلد في غرناطة بالأندلس عام ٧٢٥ هـ (توفي ٧٤٥ هـ)، ثم رحل إلى القاهرة حيث استقر فيها طوال حياته.
٢. السبكي، علي بن عبد الكافي السبكي، وُلد في مصر عام ٧٢٨ هـ وتُوفي فيها عام ٧٥٦ هـ. يعتبر من أبرز العلماء في المذهب الشافعي، وبرز بمكانته الرفيعة في علم الفقه والقضاء.
٣. المناوي، إبراهيم بن إسحاق وُلد وتُوفي في مصر، وكان من كبار علماء الفقه والحديث.

وتتلمذ على يديه العديد من العلماء، وقد قدر الدارسون عدد تلاميذه بحوالي مئتي عالم، من بينهم^(٧):

١. ابن حجي، عمر بن حجي، وُلد في دمشق واشتهر بعلمه في مجالات الفقه والحديث والتفسير.
 ٢. المقرئزي، أحمد بن علي، وُلد في مصر وتوفي عام ٨٤٥ هـ. اشتهر ابن المقرئزي بكونه مؤرخاً كبيراً وصاحب "الخطط المقرئزية"، الذي يُعد من أهم المصادر التاريخية التي وثقت تاريخ القاهرة ودول المماليك.
 ٣. العسقلاني، أحمد بن علي المعروف بابن حجر، وُلد في عسقلان وتوفي في القاهرة عام ٨٥٢ هـ. اشتهر بلقب الإمام الحافظ المحدث المؤرخ. كان ابن الملقن من أبرز المصنفين الذين زخرت بهم المكتبة العلمية، إذ تجاوزت مؤلفاته الثلاثمائة بين كتاب صغير وكبير. وقد يعود ذلك إلى شغفه العميق بالكتابة منذ سن مبكرة، حيث بدأ في التأليف وهو في ريعان شبابه، ولم يتجاوز بعد العشرين من عمره. امتدت أيامه فطال أمده حتى بلغ الثمانين، وكانت همته وعزيمته لا تعرف الكلل، فلم يتوقف عن تصنيف الكتب إلا في العامين الأخيرين من حياته. وقد تضافرت عدة عوامل على إثراء هذا الغزير في التأليف؛ من بينها اتساع علمه في شتى الفنون والعلوم، واهتمامه العميق بما يتعلمه، فضلاً عن اجتهاده الدائم في التدريس والتعليم، مما جعل دائرة معارفه تتسع ليشمل أجيالاً من طلبة العلم^(٨) يذكر المؤرخون أن ابن الملقن تعرض لابتناء عظيم في آخر أيامه، حيث احترقت مكتبته التي كانت ثمرة جهوده الطويلة في جمع العلم وتأليفه. كان لهذا المصائب الأليم وقع شديد على قلبه وعقله، فما استطاع أن يتحمل فقدان ما جمعه طوال سنوات عمره. تسببت هذه المحنة في اضطراب شديد في إدراكه، فبدأ عقله يختلط ويشوش. وعلى إثر ذلك، حجبت ابنه عن الناس ليحميه من تدهور حالته، إلى أن توفي في السادس عشر من شهر ربيع الأول عام ٨٠٤ هـ. ودفن في حوش سعيد السعداء خارج باب النصر، ليُسدل الستار على حياة عالمٍ جليل، ترك بصماته واضحة في مجال العلم^(٩).
- المقصد الثاني: دراسة مختصرة حول كتاب "الأشباه والنظائر".

صدر كتاب "الأشباه والنظائر" لابن الملقن بتحقيقين هامين، كان لكل منهما تأثيره الخاص على شكل ومحتوى الكتاب^(١٠):

- تحقيق الخضيرى: نشر هذا التحقيق عام 1417 هـ في باكستان، وقد احتفظ الكتاب في هذا التحقيق بعنوانه الأصلي "الأشباه والنظائر"، والذي يعكس مضمون الكتاب الذي يعنى بالمقارنة بين الآيات القرآنية لتفسير الأحكام الفقهية.
- تحقيق الأزهرى: نُشر تحقيقه لأول مرة في عام 1431 هـ - ٢٠١٠ م، وصدرت الطبعة عن دار ابن القيم في الرياض، ودار ابن عفان في القاهرة. وقد اختار المحقق الأزهرى تغيير اسم الكتاب إلى "قواعد ابن الملقن"، مستنداً إلى أن اسم "الأشباه والنظائر" قد يكون غامضاً بالنسبة لبعض القراء، خاصة وأنه مصطلح استخدمه علماء آخرون في علوم أخرى مثل التفسير والأدب والنحو. الأزهرى أشار إلى أن استخدام مصطلح "القواعد" أصبح شائعاً في هذا المجال، كما في كتب مثل "قواعد ابن السبكي" و"قواعد ابن رجب"، مما جعله يفضل هذا العنوان من أجل جذب اهتمام الطلاب^(١١). بالرغم من تغيير الاسم في الطبعة الثانية، فإن "الأشباه والنظائر" هو العنوان الأصلي للكتاب، وهو ما تؤكد النسخ القديمة للكتاب وتوثيقات الباحثين.
- الفروق بين التحقيقين:

١. تحقيق الخضيرى تضمن جزئين وانتهى بباب الجعالة من كتاب اللقطة.
٢. أما تحقيق الأزهرى فشمّل بعد هذا الباب كتاب الفرائض، وضم العديد من الكتب الفقهية التي لم تكن موجودة في التحقيق الأول مثل النفقات، الحدود، الجزية، والذبايح.
- محتوى الكتاب: الكتاب يضم مقدمة تُبين سبب تأليفه والغاية من الكتاب، تليها القواعد الفقهية التي تم تقسيمها حسب أبواب الفقه. في تحقيق الأزهرى، بلغ عدد الأبواب 34 كتاباً، كل كتاب يحتوي على عدد من الأبواب التي تتفاوت في عدد القواعد الفقهية، وهذا ما يظهر بشكل جلي في كتب مثل الزكاة التي تحتوي على ١٢ قاعدة، في مقابل كتاب زكاة الفطر الذي يحتوي على قاعدتين فقط، ويبدأ ابن الملقن كل باب أو كتاب بالقاعدة ثم يذكر أمثلة لتطبيق القاعدة، بالإضافة إلى المستثنيات التي قد تطرأ على تلك القاعدة.
- الفائدة العلمية من الكتاب: الكتاب يُعد مرجعاً مهماً للفقهاء وطلاب العلم، حيث يقدم قاعدات فقهية مستنبطة من القرآن الكريم والسنة، ويعرض آلية التعامل مع النصوص القرآنية وفقاً للمدرسة الشافعية، كما يُعزز الكتاب الفهم العميق للأحكام الشرعية وكيفية تطبيقها من خلال نظائر القرآن الكريم، ويقدم رؤية فقهية شاملة من خلال استخدام القواعد الفقهية المتنوعة. المقصد الثالث: مصادر ابن الملقن في كتابه. اعتمد ابن الملقن على مجموعة كبيرة وضخمة من المصادر التي استمد منها الضوابط والقواعد الفقهية، على أن بعض المصادر التي اعتمدها ابن الملقن، قد أثارت إشكالية في تقييم الكتاب، خاصة كتابي ابن الوكيل^{١٢} وابن السبكي. فقد رأى العلماء أن الملقن قد أكثر وبالغ في النقل عن كل منهما، فذهبوا إلى

أنه -أي ابن الملقن- قد "النقطة من كتاب التاج السبكي خفية"^(١٣). على أن هذا النقل "وليس مما يشين الكتاب ويحط من قدره وما يمتاز به من حسن الديباجة، وجودة الصناعة في الترتيب، وجمع الشتات الكثيرة من كتب مختلفة"^(١٤). ومهما يكن فإن كتابي ابن الوكيل وابن السبكي^{١٥} من أهم مصادر ابن الملقن التي استمد منها القواعد والضوابط الفقهية، فكان يكثر من النقل عنه بالنص، أو بالاختصار والتهذيب، دون أن تصريح، وكذا في نقله عن تاج الدين السبكي، فكان يكثر منه دون تصريح باسمه أو بكتابه الذي ينقل عنه، على الرغم من كثرة ما ينقله عنه وأهميته، وهو ما أثار حفيظة بعض المطلعين على الكتاب، كما أسلفنا. ولكن هذا النقل -كما ترى الدراسة- لا يبرر وصف عمل ابن الملقن بالسرقة العلمية، أو التعدي العلمي على جهود الآخرين؛ فالناظر في كتابي ابن السبكي وابن الملقن يدرك بلا شك أن كلاً منهما له منهجه وتقسيمه الذي يباين الآخر كما قدمنا، فثمة موضوعات لدى ابن السبكي لم يحتو عليها كتاب ابن الملقن؛ مثل: الألباز الفقهية، والأصول الكلامية، والكلمات النحوية التي تتبني عليهما فروع فقهية وغيرها. بالإضافة إلى ما بينهما من فروق في القواعد التي ذكر أحدهما، ولم يذكرها الآخر^(١٦). ومن ناحية أخرى، فإن ابن الملقن لم يكتفِ بكتابي ابن السبكي وابن الوكيل وحدهما، بل أضاف إليهما كتباً ومؤلفات كثيرة أخرى، من أهمها بعد الكتابين السابقين:

- روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي.
- فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي.
- المجموع المذهب في قواعد المذهب للعلائي.
- المنثور في القواعد الفقهية للزركشي. بالإضافة إلى قواعد الأحكام للإمام العز بن عبد السلام، وأنوار البروق في أنواع الفروق للقرافي، وغيرها من أمهات المصادر الفقهية، لا سيما المصادر الشافعية؛ مثل: مؤلفات الجويني، والغزالي، وغيرها. وقد امتدت لتشمل مؤلفات ابن الملقن نفس، فذكر منها: خلاصة الفتاوي، وعجالة المحتاج، وعمدة المحتاج... إلخ. ومن البديهي أن تكون مصادر ابن الملقن غنية وضخمة، فقد كان رحمه الله صاحب مكتبة كبيرة، وكان جماعة للكتب، وسنوات تأليف الكتاب، تدل على تمامه قبل أن يُبتلى بحرقها، كما أنّ ما أصابه جراء هذا الابتلاء، قد يشي بأهمية ما كانت تضمه من كتب، والتي وظفها بلا ريب في هذا الكتاب خلال مراحل تأليفه.

المطلب الثاني: منهج ابن الملقن في تفسير القواعد الفقهية.

يُعتبر كتاب "الأشباه والنظائر" للإمام ابن الملقن أحد أروع مؤلفاته الفقهية التي تكشف عن عمق الفهم وثراء الاستنباط في تفسير الآيات القرآنية المتعلقة بالأحكام الشرعية. في هذا الكتاب، يسعى ابن الملقن إلى تفكيك النصوص القرآنية ليكشف عن العلاقة الوثيقة بينها وبين التطبيقات الفقهية في الحياة اليومية، من خلال أسلوبه المتميز في استخدام **النظائر القرآنية** التي تعكس التشابه بين الآيات وتُسهم في استنباط الأحكام الشرعية بأسلوب يجمع بين الدقة والعمق^(١٧). المقصد الأول: الفهم الشامل للنصوص القرآنية. لقد كان ابن الملقن يحرص على أن يتسم تفسيره للآيات القرآنية بالعمق والشمولية، إذ لم يكن يقتصر على الظاهر من المعاني، بل كان يقرأ النصوص في سياقها الكلي، ويستخدم الأدوات اللغوية والنحوية لفهم مغزاها الأعمق. كان يعكف على **الربط بين الآيات المتشابهة**، مُركِّزاً على كيفية ترابطها وتكاملها في سياق واحد، مما يتيح له استخراج معانٍ متعددة تدعم بعضها البعض^(١٨). إن استخدام ابن الملقن **للنظائر القرآنية** كان بمثابة المفتاح الذي يفتح الأفق لتفسير أعمق. فقد وظف هذه النظائر بمهارة استثنائية، لتوضيح تشابه المعاني بين الآيات ودورها في استنباط الأحكام الشرعية. هذا الأسلوب لم يكن مجرد مقارنة بين الآيات، بل كان بمثابة عملية فكرية متكاملة تهدف إلى تفسير النصوص بشكل أكثر دقة وواقعية. المقصد الثاني: المنهج الفقهي المتكامل مما يُميز تفسير ابن الملقن هو اعتماده على **القواعد الفقهية** المتجذرة في المذهب الشافعي. فكل آية يفسرها لا تُقرأ بمعزل عن الأسس الفقهية التي وضعها العلماء، بل كان يستند إلى هذه القواعد ليبنى عليها تفسيره. إنه لا يكتفي بالمعنى الظاهر للآية، بل يعمل على توظيف القاعدة الفقهية المناسبة لتفسير النصوص، مما يجعل تفسيره لا يقتصر على قراءة سطحية، بل يشمل أيضاً تطبيق هذه القواعد في الواقع الفقهي^(١٩). في كل مرة يذكر فيها **قاعدة فقهية**، يربطها بشكل مباشر بالآيات القرآنية، على سبيل المثال، من خلال ربط قاعدة "الضرر يُزال" بما ورد في آيات الحدود والعقوبات. كان هذا الربط بمثابة جسر بين النصوص القرآنية والتطبيقات العملية في الفقه، مما يعزز من فهم الآيات وتفسيرها في ضوء القواعد الفقهية المتعارف عليها. المقصد الثالث: الاجتهاد الفقهي وبحث المسائل المعاصرة. لم يكن تفسير ابن الملقن محصوراً في **الاجتهاد الفقهي التقليدي** فحسب، بل كان يجمع بين الأدلة العقلية والنقلية ليصل إلى حلول فقهية جديدة تناسب التحديات التي يواجهها المجتمع الإسلامي. كان يبحث دائماً عن سبل جديدة لتفسير النصوص بما يتلاءم مع المستجدات الفقهية في عصره^(٢٠). هذا الاجتهاد كان يظهر جلياً في تفسيره للمسائل الفقهية الاجتماعية والاقتصادية مثل **المعاملات المالية و الزكاة و الميراث**. كان يسعى دائماً إلى تقديم حلول فقهية مبدعة تُراعي الواقع المعاصر، وتتناسب مع تطورات المجتمع في عصره. المقصد الرابع: التعليل الفقهي والموازنة بين النصوص. يُظهر ابن الملقن في تفسيره حساً عميقاً من

التعليل الفقهي، حيث لم يقتصر على تفسير النصوص فحسب، بل كان يولي أهمية كبيرة لشرح السببية التي تكمن وراء الآيات. كان يوضح لماذا تم فهم النصوص بطريقة معينة، ويبين كيف يمكن تطبيق هذه الفهم في الحياة العملية^(٢١). وقد تميز تفسيره أيضًا في الموازنة بين الآيات المتشابهة، فقد كان يحرص على اختيار النصوص الأكثر توافقًا مع القواعد الفقهية وتقديم تفسير شامل يأخذ في اعتباره كل الجوانب الفقهية المتعلقة بالآية، مما يساعد على الوصول إلى تفسير أكثر توازنًا ودقة. المقصد الخامس: الحفاظ على هوية المذهب الشافعي: في تفسيره للآيات المتعلقة بالأحكام الشرعية، كان ابن الملن يحرص على التمسك بمذهب الشافعي، ويستفيد من آراء كبار الأئمة الشافعيين في تفسير النصوص. كانت هذه الاستفادة من أقوال الأئمة تشكل جزءًا من تفسيره، مما يمنح تفسيره عمقًا ويزيد من رصانته. إن تفسيره لم يكن مجرد اجتهاد شخصي، بل كان محكومًا بالفكر الفقهي الشافعي الذي يهدف إلى توضيح المعاني القرآنية في ضوء الفقه الشافعي الذي يلتزم به^(٢٢). المقصد السادس: التفسير الفقهي في ضوء الواقع المعاصر. كان لابن الملن أيضًا رؤية واضحة في تفسير النصوص القرآنية التي تتعلق بالجانب الاجتماعي والاقتصادي. لم يكن تفسيره مجرد تأصيل فقهي، بل كان يولي اهتمامًا خاصًا لتفسير الآيات المتعلقة بالعلاقات الاجتماعية والمعاملات المالية، مثل مسائل الزواج، الطلاق، الميراث، والعقوبات، وكان يحرص على أن تكون تفسيراته قابلة للتطبيق في الحياة اليومية للمجتمع الإسلامي، مما أضفى على تفسيره طابعًا عمليًا يتناسب مع الواقع المعاصر^(٢٣).

المطلب الثالث: الآراء التفسيرية عند ابن الملن في كتابه الأشباه والنظائر.

المقصد الأول: تعريف التفسير الفقهي. يعدّ التفسير الفقهي أحد أبرز أنواع التفسير التي تُعنى بدراسة آيات الأحكام الشرعية واستخلاص الأحكام الفقهية منها، هذا النوع من التفسير يتسم بدقة الفهم وعمق الاستنباط، ويعتمد على تحليلات عقلية وفكرية تتيح للمفسر أن يوازن بين الآراء الفقهية المختلفة ويصل إلى أحكام واضحة ومؤصلة، لذلك، يحظى التفسير الفقهي بأهمية خاصة في علوم التفسير، إذ يمكن من خلاله استنباط تطبيقات عملية لأحكام الشريعة. ويعود بدء التفسير الفقهي إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم، حيث كان يفسر للصحابة العديد من آيات القرآن الكريم ويبين لهم كيفية تطبيق الأحكام الشرعية، ومن خلال السنة النبوية، كان الصحابة يتعلمون كيفية فهم القرآن وتطبيقه، مما ساعدهم في استخراج القواعد والأحكام الشرعية لمختلف المسائل، وقد تأثر الصحابة بهذه الطريقة التفسيرية، حيث كانوا يعودون إلى القرآن أولًا، ثم إلى السنة، وأخيرًا إلى اجتهاداتهم الشخصية في حل المسائل المستجدة^(٢٤). وكانت هناك حالات متنوعة لاستخلاص الأحكام الفقهية من الآيات القرآنية، مما أدى إلى ظهور بعض الاختلافات في الاجتهادات، ومن أبرز الشواهد على ذلك هو الاختلاف في تفسير ما ورد في سورة البقرة، وفي قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، والتي تشير إلى مدة العدة بعد الطلاق، فقد اختلف الصحابة في تفسير "القرء"، فذهب عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود إلى أن القرء تشير إلى الحيض، بينما ذهب عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت والسيدة عائشة إلى أن القرء تعني الأطهار^(٢٥). والسبب في هذا الاختلاف هو أن كلمة "القرء" في اللغة العربية تحتمل معنيين: الحيض والأطهار، وهو ما فتح المجال للاجتهادات المختلفة بين الصحابة بناءً على فهمهم للسياق. هذا المثال يعكس كيف أن التفسير الفقهي يرتكز على التفصيل في المعاني اللغوية والسياق الشرعي، مما يتيح للمفسرين الفقهاء الوصول إلى استنباطات مختلفة حسب الأفهام المختلفة للنصوص القرآنية^(٢٦). المقصد الثاني: تعريف الآراء الفقهية. تعدّ الآراء التفسيرية أحد تفسيرات أو اجتهادات يقدمها المفسرون لفهم النصوص الدينية، سواء كانت قرآنية أو حديثية، بناءً على القواعد اللغوية، البلاغية، والشرعية. تهدف هذه الآراء إلى توضيح معاني النصوص وتفسير مقاصدها بما يتناسب مع السياق، وتستند إلى دراسة دقيقة للألفاظ والسياقات المختلفة للنصوص، وتختلف الآراء التفسيرية حسب منهجية المفسر، فقد يعتمد بعضهم على التفسير الظاهري للألفاظ، بينما قد يذهب آخرون إلى تأويلات أعمق تعتمد على فهم المقاصد الشرعية أو السياقات التاريخية. وفي بعض الأحيان، قد يتعدّد التفسير للآية أو الحديث بناءً على اختلاف اجتهادات المفسرين في تفسير الكلمات المتشابهة أو الغامضة^(٢٧). الآراء التفسيرية تمثل محاولة لفهم النصوص الدينية بشكل دقيق وشامل، وقد تساهم في تقديم حلول أو إجابات على التحديات التي قد يواجهها الفقهاء والمفسرون في فهم بعض النصوص. المقصد الثالث: الآراء التفسيرية عند ابن الملن في كتابه "الأشباه والنظائر" لم يكن ابن الملن مجرد فقيه عابر في تاريخ الفكر الإسلامي، بل كان واحدًا من أولئك الذين تركوا بصمة واضحة لا تمحى في عالم تفسير النصوص الشرعية. بفضل مؤلفاته القيمة، سعى إلى تأسيس قواعد متينة لفهم النصوص، وجعل من كتابه "الأشباه والنظائر" مرجعًا هامًا في تفسير ما قد يلتبس من الألفاظ أو ما يحيط بالغموض. كان ابن الملن، في هذا الكتاب تحديدًا، يبدع في إبراز الفروق الدقيقة بين الألفاظ المتشابهة التي قد تلتبس على المفسرين، مؤكدًا على ضرورة التدقيق في المفردات وتفسيرها بناءً على سياقها اللغوي والشرعي، كما كانت رؤيته تتسم بالعمق والتمحيص، حيث عمد إلى حلّ الإشكالات التي قد تواجه المفسر في تفسير النصوص، سواء كانت قرآنية أو أحاديث نبوية، ليقدم للمشتغلين بهذا المجال أدوات حية تعينهم على فهم المعنى المقصود على

وجهه الصحيح^(٢٨) من خلال "الأشباه والنظائر"، فتح ابن الملقن أبواباً لفهم النصوص بشكل أكثر وضوحاً، فتمكن من تذليل العقبات التي قد يواجهها المفسرون، داعياً إياهم إلى النظر بعين فاحصة في الكلمات المتشابهة التي تحمل أحياناً معانٍ مختلفة في سياقاتها المختلفة، مما يعين على إزالة اللبس ويزيد من دقة الفهم. لقد قدّم الإمام ابن الملقن تفسيراً فقهياً متيناً ومبنيّاً على أسس علمية راسخة، يعكس من خلاله عمق فهمه للآيات القرآنية وأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم. ذلك الفهم لم يكن مقتصرًا على النصوص الظاهرة فحسب، بل كان يفتح آفاقاً أوسع للتفسير من خلال الربط بين الآيات والنظائر التي تُظهر تشابهاً بين النصوص، مما يساهم في تقديم تفسير أوسع وأشمل للأحكام الشرعية.

أولاً: منهج ابن الملقن في تفسير الأحكام الفقهية:

كان الإمام ابن الملقن من العلماء المبدعين في تفسير الأحكام الفقهية، حيث اعتمد على منهج دقيق يعكس قدرته الفائقة على الاستنباط الفقهي. وقد اتبع في تفسيراته عدة أسس منهجية، من أبرزها:

١- الاستفادة من النظائر القرآنية: كان ابن الملقن يُسلط الضوء على الآيات القرآنية التي تشترك في المعاني والأحكام، فحين كان يواجه آية تتعلق بحكم معين، كان يقوم بمقارنة هذه الآية مع نظيرتها التي تتناول نفس الموضوع أو الحكم^(٢٩). هذا التحليل العميق للنظائر يساعد الفقهاء في استخراج الأحكام الشرعية بدقة أكبر، مما يعزز فهمهم للنصوص القرآنية وتطبيقاتها العملية، ويقول ابن الملقن وَمِمَّا يَكُونُ فِيهِ تَشَابُهٌ وَتَنَاطُرٌ فِي الْمَعْنَى وَالْأَحْكَامِ، أَنْ يَجِبَ فِيهِ الْمُقَارَنَةُ بَيْنَ النُّصُوصِ الْمُتَشَابِهَةِ لِيَكُونَ التَّفَهُمُ وَالْفَهْمُ أَحْكَمَ وَأَدْقَ^(٣٠)، وبحاول أن يُبرز في هذا القول أهمية المقارنة بين النصوص القرآنية المتشابهة، التي تساهم في استنباط الأحكام الدقيقة وتوضيح المعاني التي قد تكون غير واضحة في ظاهرها. ومن خلال هذه المقارنة، يُمكن للفقهاء الوصول إلى فهم أعمق وأكثر دقة للنصوص الشرعية، مما يعزز القدرة على تطبيقها في السياقات المختلفة. تعتبر هذه الطريقة في التحليل من الأسس التي جعلت تفسير ابن الملقن يتسم بالتوازن والوضوح، حيث كان يسعى دوماً إلى التوفيق بين النصوص المتشابهة بغية الوصول إلى تفسير فقهي متكامل. وكان قد استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَائْتِنَا بِآيَاتِنَا فَانْسَلِخْ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٥]، وهذه الآية تذكر قصة الرجل الذي آتاه الله آياته ولكنه رفض العمل بها وانسلخ منها حتى تبعه الشيطان وأضله عن الطريق المستقيم. في تفسير هذه الآية يمكننا أن نستفيد من فكرة المقارنة بين الآيات المتشابهة في القرآن لفهم المعاني الدقيقة. فالآيات التي نتحدث عن الذين آتيناهم آياتنا وما يحدث لهم عندما يتبعون الشيطان، يمكن مقارنتها بآيات أخرى تتعلق بمصير الذين ينكرون آيات الله أو يرفضون العمل بها^(٣١). على سبيل المثال قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [آل عمران: ٢١]، وفي المقارنة بين الآيتين نجد أن كلا الآيتين تتعلق بنبذ الهداية ورفض آيات الله، وفي الآية الأولى نجد أن الشخص الذي انسحب من الهداية وقد استقامة طريقه بعد أن آتاه الله آياته، في حين أن الآية الثانية تشير إلى الذين يرفضون العمل بالآيات ويظلمون الناس. من خلال المقارنة بين الآيتين، يمكن استنباط معانٍ دقيقة تتعلق بعواقب رفض الهداية الربانية سواء من خلال اتباع الشيطان أو من خلال الظلم. وتساعد هذه المقارنة على تعزيز الفهم بأن الرفض والطغيان على الآيات يؤدي إلى الهلاك في الدنيا والآخرة، واستخدام المقارنة بين الآيات المتشابهة يساهم في توضيح الأحكام الشرعية بعمق، ويُظهر أوجه التشابه والاختلاف في كيفية التعامل مع الأشخاص الذين يرفضون هداية الله، كما يساعد في استنباط الأحكام وتطبيقها في السياقات المختلفة.

ثانياً- استخدام الحديث النبوي الشريف: في تفسيره للأحكام الفقهية، كان الإمام ابن الملقن يعتمد بشكل كبير على الأحاديث النبوية الشريفة بوصفها المصدر الثاني بعد القرآن الكريم، فالأحاديث النبوية تعد من أهم وسائل توضيح ما قد يغمض من المعاني القرآنية، وتكمل تفسير النصوص القرآنية من خلال تبين تفاصيل الأحكام التي قد تكون غامضة أو تحتاج إلى تفسير دقيق، يقول ابن الملقن في كتابه: "وفيما يتعلق بالحديث النبوي الشريف، فإن الفقهاء يستنبطون الأحكام من خلاله على وجه من التوازن مع الآيات القرآنية، إذ إن الحديث يفسر الآية ويوضح ما قد يشكل فيها، ولا بد للفقهاء من الاستعانة به في فهم دقيق لمقاصد الشريعة"^(٣٢)، وهذا القول يظهر كيف أن ابن الملقن كان يستخدم الحديث النبوي في تفسير وتوضيح الأحكام الفقهية، مع مراعاة التوازن بين القرآن الكريم و السنة النبوية، مما يعزز الفهم العميق والدقيق للأحكام الشرعية^(٣٣). وكان يحرص على توجيه الأحاديث النبوية بما يتماشى مع السياق القرآني. كان يستخدم الحديث الشريف لتفسير النصوص القرآنية بما يعزز الفهم الصحيح والمناسب للأحكام الشرعية. على سبيل المثال، إذا وردت آية قرآنية تشير إلى حكم معين، قد يحتاج الفقيه إلى الاستعانة بالحديث النبوي لتوضيح كيفية تطبيق ذلك الحكم أو لتحديد القيود والاستثناءات التي قد تطرأ على نصوص القرآن، فعلى سبيل المثال في مسألة الوضوء جاء في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۗ ﴾ [المائدة: ٦]، وهذه الآية تحدد أحكام الوضوء، لكن قد تظل بعض التفاصيل غامضة مثل كيفية المسح على الرأس أو ما إذا كان غسل القدمين

يشمل الكعبين أم لا^(٣٤)، وهنا يأتي دور الأحاديث النبوية لتوضيح ذلك: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه قال: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضع فغسل وجهه، ويديه، وركبتيه، ومسح برأسه، وغمز قدميه"^(٣٥). المقصد الرابع: دور الآراء التفسيرية في استنباط القواعد الفقهية في "الأشباه والنظائر": كان ابن الملقن يستخدم آراءه التفسيرية لتوضيح العديد من القواعد الفقهية والمسائل الشرعية. ومن أبرز القواعد التي اعتمدها عليها في تفسيراته: قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات": كان ابن الملقن يُستند إلى هذه القاعدة عند تناول قضايا متعلقة بالضرورات التي تبيح المحظورات، مثل تناول الميتة أو شرب الخمر لإنقاذ الحياة. هذا الاستخدام للقواعد الفقهية يوضح كيف يمكن التخفيف من الأحكام في حالات الضرورة^(٣٦). قاعدة "اليقين لا يزول بالشك": عند تفسير المسائل الفقهية المتعلقة بالوضوء والنجاسة، كان ابن الملقن يستفيد من هذه القاعدة، موضحاً أن اليقين في صحة الوضوء لا يزول إلا بيقين مثله، مما يساعد في الحفاظ على استمرارية الحكم ما لم تطرأ حالة تغيره^(٣٧). قاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة": اعتمد ابن الملقن على هذه القاعدة في تفسير المسائل التي تتعلق بالمعاملات المالية، مُبيناً أن الأصل في الأشياء هو الإباحة حتى يأتي النص الذي يجرم شيئاً بعينه^(٣٨). قاعدة "المشقة تجلب التيسير": استخدم ابن الملقن هذه القاعدة في تفسير مسائل العبادة، مثل التيسير في الصلاة أثناء السفر، مستنداً في تفسيره إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية^(٣٩). ومن شواهد القرآنية في هذا الكتاب: استفاد ابن الملقن من العديد من الآيات القرآنية التي تُعد نظائر لبعضها البعض لتوضيح الأحكام الشرعية، من أبرز هذه الآيات: آية الربا: في تفسيره لقضية الربا، كان ابن الملقن يقارن بين الآيات القرآنية التي تتعلق بالربا، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران: ١٣٠). وكان يربط هذه الآية بنظائر أخرى في القرآن لتوضيح مفهوم العدالة المالية. آية العقوبات: كان يعرض تفسيراً للآيات التي تتعلق بالحدود والعقوبات، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (النساء: ٥٨) وكان يوضح أن الأحكام الشرعية في هذا السياق يجب أن تُنفذ مع مراعاة المصلحة العامة والأمانة. آية الحج: في تفسيره لآية الحج ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾ (البقرة: ١٩٧) كان ابن الملقن يقارن هذه الآية بآيات أخرى تتعلق بأوقات الحج وتوضيح مفهوم الشعائر الدينية وأوقات عبادات الحج.

- ومن شواهد الأحاديث النبوية الشريفة: لم يكن ابن الملقن يقتصر في تفسيره على القرآن فقط، بل كان يربط بينه وبين الأحاديث النبوية التي تقدم توضيحات إضافية للحكم الشرعي. من أبرز الأحاديث التي استشهد بها ابن الملقن في تفسيراته: حديث "من لا يؤثر الناس لا يؤثر الله"^(٤٠)، استخدم ابن الملقن هذا الحديث لتوضيح أهمية العدالة في المعاملات المالية، مؤكداً على ضرورة المساواة بين الناس في المعاملات التجارية، وأن من لا يُعطي الآخرين حقهم لن يُعطى من الله تعالى. حديث "الأعمال بالنيات"^(٤١)، في تفسيره لأحكام الأعمال العبادية، اعتمد ابن الملقن على هذا الحديث ليُظهر أهمية النية في قبول الأعمال، مؤكداً أن النية هي أساس قبول العمل في الإسلام. حديث "الدين النصيحة"^(٤٢)، أشار ابن الملقن إلى هذا الحديث في تفسيره للآيات المتعلقة بالمعاملات الاجتماعية، مؤكداً على أهمية النصيحة في العلاقات بين المسلمين.

خامساً: تأثير التفسير الفقهي على تطوير الفقه الإسلامي

وأخيراً، من خلال كتاب "الأشباه والنظائر"، قدم ابن الملقن إسهاماً بارزاً في تطوير الفقه الإسلامي عبر تفسير النصوص الشرعية بما يتماشى مع التحديات المعاصرة. وقد أثرت هذه الإضافة بعمق في عدة جوانب، منها: إعادة تفسير النصوص الشرعية بما يتوافق مع الواقع المعاصر وتحدياته المتجددة. تعزيز القواعد الفقهية، مما أسهم في إثراء الفهم العميق للأحكام الشرعية. توسيع دائرة الاستنباط الفقهي، وفتح آفاق جديدة لاستيعاب النصوص في سياقات متنوعة. توضيح التطبيقات العملية للمفاهيم الشرعية بما يتماشى مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية في العصر الحديث. وبهذه المساهمات القيمة، أصبح كتاب "الأشباه والنظائر" مصدراً أساسياً اعتمد عليه العلماء والفقهاء في تفسير الأحكام الشرعية وتطبيقها على وقائع المجتمع المعاصر.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي عالجت فيه الآراء التفسيرية عند ابن الملقن، متخذين من كتاب الأشباه والنظائر أنموذجاً، وقمنا بتفصيل تأثير هذا التفسير في تطوير الفقه الإسلامي. لقد مررنا بثلاثة مطالب رئيسية تناولت جوانب مختلفة من هذا الموضوع الحيوي. لقد بدأنا البحث بتقديم ترجمة للمؤلف والمؤلف، حيث تبين لنا أن ابن الملقن هو أحد كبار العلماء الذين جمعوا بين علم التفسير والفقه، وقدموا للعلم الإسلامي إسهامات قيمة ساعدت في تعزيز فهم النصوص الشرعية بشكل دقيق ومبسط. كتابه "الأشباه والنظائر" يعد مرجعاً فريداً في باب، ويعكس سعة علمه واهتمامه بتوضيح المعاني الدقيقة للألفاظ المشابهة والمتشابهة في القرآن الكريم والحديث الشريف. أما في منهج ابن الملقن في تفسير القواعد الفقهية، فقد تبين أنه اعتمد على منهج دقيق يجمع بين الفقه والتفسير اللغوي للنصوص. كان يولي اهتماماً كبيراً لفهم النصوص في سياقها اللغوي والشرعي، ويحرص على توضيح الفروق بين الألفاظ المتشابهة وأثر ذلك على الفقه، مما يعكس سعيه لتفسير النصوص بالشكل الذي يساعد على تحقيق

الفهم الصحيح لتطبيقاتها في الواقع المعاصر. كما أن الآراء التفسيرية التي قدمها ابن الملقن، والتي تركزت على تفسير الألفاظ المتشابهة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية، قد أسهمت في إثراء المعارف الفقهية وجعلت تفسير النصوص أكثر وضوحاً ودقة، هذا بالإضافة إلى استخدامه القوي للنظائر القرآنية والأحاديث النبوية، مما جعل تفسيره ليس محصوراً في النصوص الظاهرة فحسب، بل متعدداً ذلك إلى استخراج القواعد الفقهية والاستنباطات التي تتناسب مع التحديات التي قد يواجهها العلماء والمفسرون.

ومن أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث:

(١) الاستنباط الدقيق للأحكام الشرعية: أظهر الكتاب كيفية تفسير النصوص المتشابهة بمقارنة الآيات القرآنية، مما ساعد في استنباط الأحكام الشرعية بشكل دقيق بعيد عن الغموض.

(٢) تعميق الفهم الفقهي: ساعد الإمام ابن الملقن من خلال تفسيراته الفقهية العميقة في فتح آفاق جديدة لفهم القواعد الفقهية بشكل أوسع، حيث استند إلى النصوص القرآنية والنبوية لتوضيح معاني الأحكام.

(٣) التوازن بين النصوص الشرعية: قدم ابن الملقن منهجاً علمياً في التوفيق بين النصوص المتشابهة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية، مما ساهم في إثراء عملية الفهم الفقهي واستنباط أحكام دقيقة تسهم في التطبيق السليم للأحكام الشرعية.

(٤) التفسير التطبيقي للأحكام الشرعية: قدم ابن الملقن آراءً تفسيرية ساعدت الفقهاء في تطبيق الأحكام الشرعية في مجالات متنوعة، بما يتماشى مع التحديات المعاصرة، مما يجعل الكتاب مصدراً مهماً للفقهاء والمفسرين في عصرنا الحديث.

وفي الختام ترك البحث مجموعة من التوصيات، وهي:

(١) الاستمرار في دراسة فقه ابن الملقن: يجب على الباحثين والدارسين مواصلة دراسة وتوثيق أعمال ابن الملقن، حيث يشكل كتابه "الأشباه والنظائر" مصدراً غنياً يمكن من خلاله فهم كيفية تطوير الفقه في العصور المختلفة.

(٢) الاستفادة من النظائر القرآنية في الاستنباط الفقهي: يُوصى بتوسيع الاستفادة من النظائر القرآنية في استنباط الأحكام الشرعية، وذلك لمساعدة الفقهاء على تفسير النصوص القرآنية بشكل أكثر توافقاً مع التغيرات المعاصرة.

(٣) تحديث الفقه الإسلامي ليطماشى مع التحديات الحديثة: من الضروري أن يستمر علماء الفقه في تحديث الاجتهاد الفقهي ليوكب متطلبات العصر والتحديات المستجدة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار ضرورة استناد هذه الاجتهادات إلى النصوص الشرعية مع مراعاة الظروف المعاصرة.

ختاماً، لا شك أن "الأشباه والنظائر" يعتبر مرجعاً ضرورياً لأي باحث أو دارس للفقه والتفسير، فهو يساهم في إثراء الفهم الدقيق للنصوص الشرعية ويعزز القدرة على التفريق بين المعاني المتشابهة التي قد تكون حجر الزاوية في تطبيق الأحكام الشرعية بشكل صحيح.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- (١) العسقلاني، ابن حجر (١٩٨٨): إنباء العُمُر بأنباء العُمُر، تح: حسن حبشي، مؤسسة الرسالة، مصر، ط٣، ج٥.
- (٢) العطار، سعيد (٢٠٢٠): منهج ابن الملقن في تفسير الأحكام الشرعية، مجلة العلوم الشرعية، القاهرة، العدد ١٢.
- (٣) البخاري، محمد بن إسماعيل (د.ت): صحيح البخاري، تح: جماعة من العلماء، المكتبة الأميرية، القاهرة، د.ط.
- (٤) ابن حنبل، أحمد (٢٠٠١): مسند الإمام أحمد، تح: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.
- (٥) ابن الملقن، سراج الدين (٢٠١٠): الأشباه والنظائر، تح: مصطفى الأزهرى، دار ابن القيم، رياض، ط١.
- (٦) الجندي، فاطمة (٢٠٠٠): التفسير الفقهي في الكتاب والسنة، مجلة الفقه الإسلامي، بيروت، العدد ١٥.
- (٧) الحلبي، نور الدين (١٩٩٣): علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح، دمشق، ط١.
- (٨) خير الدين، نادية (٢٠١٢): القواعد والضوابط الفقهية وحجيتها في قانون الأحوال الشخصية، مجلة الرافدين، بغداد، مج٣، العدد ٤٤٤.
- (٩) شرف الدين، محمد (٢٠١٤): أبن الملقن، ودوره في الفقه والتفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
- (١٠) صالح، أحمد (٢٠١٥): منهج ابن الملقن في تفسير الأحكام الشرعية في كتابه الأشباه والنظائر، جامعة القاهرة، مصر.
- (١١) مسلم، ابن الحجاج (١٩٨٢): صحيح مسلم، تح: عمر مختار، دار المعارف، القاهرة، ط١.
- (١٢) نخلة، فواز أحمد (٢٠١٠): في تفسير القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١.
- (١٣) عبد اللطيف، مصطفى (٢٠١٥): التفسير الفقهي وتطبيقاته العملية في كتاب الأشباه والنظائر، مجلة الأزهر، القاهرة.

١٤) الشافعي، رضي الدين (٢٠٠٠): بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، دار ابن حزم، بيروت، ط١.
هوامش البحث

- (١) خير الدين، نادية (٢٠١٢): القواعد والضوابط الفقهية وحجيتها في قانون الأحوال الشخصية، مجلة الرافدين مج ٣، العدد ٤٤٤، ص ١٥.
- (٢) هو عيسى بن محمد بن محمد بن أحمد الجعفري، نسبة إلى جعفر بن أبي طالب، الهاشمي الثعالبي المغربي، جار الله، أبو المهدي. ولد ونشأ في زواوة (بالمغرب) ورحل في طلب العلم، واستقر بمكة وتوفي فيها (تراجم أعلام العرب والمسلمين، ج ٣، ص ١٤١).
- (٣) خير الدين، نادية: القواعد والضوابط الفقهية وحجيتها في قانون الأحوال الشخصية، المصدر السابق، ص ١٧.
- (٤) المصدر نفسه، ص ١٨.
- (٥) العسقلاني، ابن حجر (١٩٨٨): إنباء الغُمر بأنباء الغُمر، تح: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ط ٣، ج ٥، ص ٤٢.
- (٦) المصدر نفسه، ج ٥، ص ٤٨.
- (٧) ينظر: العسقلاني، ابن حجر: إنباء الغُمر بأنباء الغُمر، المصدر السابق، ج ٥، ص ٦٣.
- (٨) الشافعي، رضي الدين أبو البركات محمد (٢٠٠٠): بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، دار ابن حزم، ط ١، ص ٢٢٤.
- (٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٥.
- (١٠) شرف الدين، محمد (٢٠١٤): أبن الملقن، ودوره في الفقه والتفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ص ٧٤.
- (١١) شرف الدين، محمد: أبن الملقن، ودوره في الفقه والتفسير، مصدر سابق، ص ٧٧.
- ١٢ صدر الدين بن الوكيل، هو محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد المعروف بابن الوكيل. فقيه شافعي أصولي متكلم وأديب شاعر.
- (١٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، د. ط، ١٩٤١، ١/ ٨١.
- (١٤) القواعد الفقهية: ٢٣٩.
- ١٥ أبو نصر تاج الدين عبد الوهاب السبكي فقيه شافعي، ومؤرخ عربي وقاضي القضاة في دمشق، انتقل إلى دمشق مع والده الفقيه تقي الدين (١٦) الأشباه والنظائر لابن الملقن: ١/ ١٣٥.
- (١٧) صالح، أحمد محمد (٢٠١٥): منهج ابن الملقن في تفسير الأحكام الشرعية في كتابه الأشباه والنظائر، جامعة القاهرة، مصر، ص ٩٦.
- (١٨) العطار، سعيد (٢٠٢٠): منهج ابن الملقن في تفسير الأحكام الشرعية، مجلة دراسات في العلوم الشرعية، القاهرة، العدد ١٢، ص ١٠٢.
- (١٩) العطار، سعيد: منهج ابن الملقن في تفسير الأحكام الشرعية، المصدر السابق، ص ١١٣.
- (٢٠) المصدر نفسه، ص ١١٤-١١٥.
- (٢١) الجندي، فاطمة (٢٠٠٠): التفسير الفقهي في الكتاب والسنة، مجلة الفقه الإسلامي، بيروت، العدد ١٥، ص ٣٤.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٤-٣٥.
- (٢٣) الجندي، فاطمة: التفسير الفقهي في الكتاب والسنة، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٢٤) نخلة، فواز أحمد (٢٠١٠): في تفسير القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ص ٤٣.
- (٢٥) الحلبي، نور الدين (١٩٩٣): علوم القرآن الكريم، مطبعة الصباح، دمشق، ط ١، ص ١٠٣.
- (٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٣.
- (٢٧) الطحاوي، محمد (١٩٩٨): شرح معاني الآثار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ص ٨٨.
- (٢٨) شرف الدين، محمد (٢٠١٤): أبن الملقن، ودوره في الفقه والتفسير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ص ١٠٩.
- (٢٩) عبد اللطيف، مصطفى (٢٠١٥): التفسير الفقهي وتطبيقاته العملية في كتاب الأشباه والنظائر، مجلة جامعة الأزهر، الإسلامي، ص ٦٤.
- (٣٠) ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي (٢٠١٠): الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، تح: مصطفى محمود الأزهر، دار ابن القيم، رياض، ط ١، ج ٣، ص ١٧٢.
- (٣١) عبد اللطيف، مصطفى: التفسير الفقهي وتطبيقاته العملية في كتاب الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ص ٦٦.

- (٣٢) الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، ج٢، ص ٣١٤.
- (٣٣) عبد اللطيف، مصطفى: التفسير الفقهي وتطبيقاته العملية في كتاب الأشباه والنظائر، مصدر سابق، ص ٧٣.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٥.
- (٣٥) ابن حنبل، أحمد (٢٠٠١): مسند الإمام أحمد، مسند الخلفاء الراشدين، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، تح: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، الحديث (١٠٤٦)، ج٢، ص ٣٠٩.
- (٣٦) الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، ص ١٩٣.
- (٣٧) الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، ص ٣٤٥.
- (٣٨) الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، ص ٤٣٠.
- (٣٩) الأشباه والنظائر في قواعد الفقه، ص ٥٦٣.
- (٤٠) ابن حنبل، أحمد: مسند الإمام أحمد، مصدر سابق، الحديث (١١٢٨٠).
- (٤١) البخاري، محمد بن إسماعيل (د.ت): صحيح البخاري، تح: جماعة من العلماء، المكتبة الأميرية، القاهرة، د.ط، الحديث (٥٤).
- (٤٢) مسلم، ابن الحجاج (١٩٨٢): صحيح مسلم، تح: عمر مختار، دار المعارف، القاهرة، ط١، الحديث (٥٥).